

شرح الزركشي على مختصر الخرقى

@ 205 على نساء آل الخطاب ، فكانت لا تخرج زكاته . قال أبو الخطاب [في الهداية] :
ونقل الأثرم وحنبل : لا يصح . قال في المغني : وأنكر حديث حفصة . قال في التلخيص : وهو
محمول على رواية منع وقف المنقول . قلت : ذكر القاضي في التعليق رواية الأثرم وحنبل ،
ولفظها : لا أعرف الوقف في المال . فإن لم يكن في الرواية غير هذا ففي أخذ المنع منه
نظر ، وإنا أعلم . .

قال : ويصح الوقف فيما عدا ذلك . .

ش : يصح [الوقف] فيما عدا ما ذكرناه ، من العقار ، والحيوان ، والأثاث ، والسلاح ، [
ونحو ذلك] ، على المذهب المعروف ، وقد تقدم حديث عمر رضي الله عنه في وقف العقار . .
2158 وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله (من احتبس فرساً في سبيل الله
إيماناً واحتساباً ، فإن شبعه ، ورثوه ، وبوله ، في ميزانه يوم القيامة حسنة) رواه
أحمد والبخاري . .

2159 وقال في حق خالد : (قد اختبس أدراعه وأعتاده في سبيل الله) ونقل حنبل والأثرم عنه
: إنما الوقف للدور والأرضين ، على ما وقف أصحاب رسول الله . قال ابن عقيل : وظاهر هذا
حصره على العقار ، إعمالاً لمقتضى (إنما) وذلك هو الذي يتأبد حقيقة ، بخلاف غيره ،
وإنا أعلم . .

قال : ويصح وقف المشاع . .

2160 ش : في النسائي وابن ماجه عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال عمر للنبي : إن
المائة سهم التي بخيبر ، لم أصب ما لا قط أعجب إليّ منها ، قد أردت أن أتصدق بها . فقال
النبي : احبس أصلها وسبل ثمرتها) . وإنا أعلم . .
قال : وإذا لم يكن الوقف على معروف أو بر فهو باطل . .

ش : من شرط الموقوف إذا كان على جهة أن يكون معروفاً ، كالمساكين ، والمساجد ،
والقناطر ، والمارين بالكنائس ونحو ذلك ، أو براً كالأقارب ، مسلمين كانوا أو ذمة ،
نظراً لمعنى الوقف ، إذ وضعه ليتقرب به إلى الله تعالى ، وفي قصة عمر رضي الله عنه ما يشعر
بذلك ، فلا يصح فيما ليس بربة ، سواء كان مأثماً كالكنائس ، والبيع ، وكتابة التوراة
والإنجيل ، وإن كان الواقف ذمياً ، والمغنين ، ونحو ذلك ، أو غير مأثم ، كالأغنياء ،
ولهذا جعل الله الفياء مقسوماً بين ذي القربى ، واليتامى ، ومن سماه الله سبحانه ، حذاراً
من أن تتداوله الأغنياء ، قال سبحانه : 19 (ما أفاء الله على رسوله من أه

